مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة
اسم الكاتب: أ.م.د. فواز جار الله نايف الدليمي، م.م. أحمد طارف محمود الآغا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3171
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنمية الرافدين ٩٠ (٣٠) ٢٠٠٨
ص ص [١٣٧-١٥٨]

أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة

الدكتور فواز جار الله نايف الدليمي
أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد
أحمد طارق محمود الاغا
مدرس مساعد- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
fawazaldellemi@yahoo.com
Mdt2@yahoo.com

المستخلص

يوما بعد يوم تتزايد أهمية الخدمات في التجارة الدولية، ويزداد الدور الذي تؤديه في أتمتة العملية الإنتاجية على المستوى العالمي، فلم يعد بالامكان أن نتكلم عن تجارة السلع من دون أن ننظر إلى الوجه الآخر لها (تجارة الخدمات)، التي تؤثر بدرجة عالية باتجاهاتها ونسبها، من هنا بات تجاهل موضوع الخدمات أمرا مستحيلاً في الوقت الراهن، لاسيما عند النظر إلى افرازات الثورة العلمية والتكنولوجية، وما اتاحته من إمكانية انشطار العملية الإنتاجية إلى أجزاء عدة في أرجاء العالم المختلفة. من هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها، أن لتحرر التجارة الدولية في الخدمات المالية، أثاراً إيجابية على أداء النمو في الاجل الطويل، في دول نامية مختارة. ومن أجل إثبات هذه الفرضية تم إجراء تحليل مقطعي لـ (٢٣) دولة نامية، باستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال استخدام الحزمة البرمجية (spss)، اذ تبين أن معدل النمو الاقتصادي الذي تم التعبير عنه بـ (معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي) يتأثر إيجابياً بتخفيف وإزالة القيود التنظيمية والقانونية المفروضة على أداء أسواق الخدمات المالية في دول العينة، لاسيما تلك التي تعمل جاهدة لتبني خطط وبرامج تأهيلية ترفع من إمكانية مواردها البشرية خطوة تلو الخطوة مع كل عملية تحرر تجري في إطار قطاعها الخدمي .

The Effect of Freeing the International Trade of Financial Services on the Economic Growth of Sample Developing Countries

Fawaz J. Al – Dulaimi (PhD)
Professor
Department of Economics
University of Mosul

Ahmed Tariq
Assistant Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

ABSTRACT

Day after day, the importance of services of international trade increases and the number of the countries that automate the production process at the international level also increases. Therefore, there is no room for talking about commodity without taking the services trade into consideration that greatly affects the direction and rates. Hence, it is

تاريخ التسلّم ٢٠٠٧/٤/٢٤ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٥/٣٠

impossible however to ignore that issue of services at this time, especially when we look at the outcome of the technological and the following facilitation of the production process into several parts all over the world. On this basis, the study adopted a hypothesis stating that a free international trade in financial services has a positive effect on the growth performance in the long ran in given number of countries. In order to verify this hypothesis, a profit analyses of (23) developing countries has been made using the multi - linear model based on the ordinary least squares (OLS) and the (SPSS). It is shown that the rate of economic growth with represent the rate of the annual growth in the total domestic production per capita is positively affected by the elevation or elimination of the legal and regulating constrains imposed on the performance of the monetary services markets and communication markets in the developing countries (sample counters), especially the countries that endeavor to put plans and qualifying programmers that can improve their human resources step by step with every liberating act in the framework their services sector.

المقدمة

تعد نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً، تميزت باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد اربعة عشر جولة امتدت بين عامي ١٩٤٧ -١٩٩٤، عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الكمركية (GATT)، كان آخرها جولة الارغواي التي دامت ثماني سنوات من عام ١٩٨٦حتى عام ١٩٩٤، وأثمرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، وفي إطار هذه المنظّمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي، نتيجة لإزالة الحواجز الكمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، والاعتماد على قوى السوق، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما دفع الاقتصاد العالمي نحو الاندماج والعولمة.

وقد حظي موضوع تجارة الخدمات باهتمام واسع وكبير، لاسيما في السنوات الأخيرة من قبل الاقتصاديين الدوليين وجميع المعنيين بشؤون التجارة الدولية، إذ أحدث تحرر تجارة الخدمات قفزة نوعية في أرجاء العالم المختلفة، فهي تستحوذ على الحجم الأكبر من التجارة الدولية إذ أضحى النمو في تجارة الخدمات يضاهي النمو الحاصل في تجارة السلع هذا من جانب، ومن جانب آخر تعد تجارة الخدمات العمود الفقري للتجارة الدولية في السلع، فضلاً عن ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وفي هذا الإطار يعد موضوع تحرر الخدمات المالية من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين الدوليين، وهذا يعود إلى الدور المهم الذي يشكله الجانب المالي في تحفيز النمو الاقتصادي وإمداد الاستثمارات المحلية بمصادر النمو والتطور.

أهمية البحث

يعود الاهتمام المتزايد بموضوع تحرر تجارة الخدمات المالية إلى سببين:

١. تزايد حصة تجارة الخدمات المالية من إجمالي التجارة العالمية فضلاً عن تزايد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
٢. إن التجارة في الخدمات المالية تعد الأكثر ديناميكية في العالم ومن ثم فان الأثر الذي تتركه على النمو الاقتصادي بالغ الأهمية مقارنة بالأنواع الأخرى من الخدمات.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في معرفة الآتي:
ان الدول النامية في سعيها لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية تعترضها العديد من القيود التي تقف حائلاً دون تحرر تجارة الخدمات المالية ؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم العولمة المالية والتحرر المالي، فضلاً عن تحديد وقياس أثر تحرر التجارة الدولية في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة.

فرضية البحث

اعتمد البحث على فرضية مفادها، ان لتحرر تجارة الخدمات المالية وتخفيف القيود القانونية والتنظيمية المفروضة عليها وإزالتها أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي لدول العينة.

أسلوب البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته، تم اعتماد أسلوب الربط بين الجانب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية المتعلقة بالبحث، والجانب الكمي الذي يأخذ على عاتقه استخدام القياس الاقتصادي لتوضيح العلاقة بين تحرر تجارة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، ومن ثم تفسير ما توصلت إليه النماذج القياسية.

وقد تم اعتماد فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٠) لاعتبارين أساسين، الأول: هو أن يكون عدد المشاهدات كافياً لإبراز أداء النمو في الأجل الطويل، أما الثاني: فيتمثل في أن هذه الفترة تعد من الفترات التي شهدت العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية المهمة مثل حرب الخليج ،ظاهرة العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي التي أخذت تتوسع بشكل كبير خلال هذه الفترة، فضلاً عن ذلك فإن مناقشة موضوع تحرر الخدمات المالية لم يطرح إلاّ في عقد التسعينات.

ومن أجل أثبات فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المتوخاة سيتم توضيح مفهوم العولمة المالية والعوامل المفسرة لها، ومن ثم عرض مفهوم التحرر المالي وأهدافه والمنافع الإيجابية المنطوية عليه، فضلاً عن توضيح علاقة التحرر المالي بالنمو الاقتصادي، وفي النهاية سيستعان بالنموذج القياسي لتوضيح أثر تحرر الخدمات المالية في النمو الاقتصادي في دول العينة .

تمهيد

يعد موضوع تحرر الخدمات المالية من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين الدوليين، وهذا يعود إلى

الدور المهم الذي يشكله الجانب المالي في تحفيز النمو الاقتصادي وإمداد الاستثمارات المحلية بمصادر النمو والتطور.

وسيتم في هذا البحث توضيح مفهوم العولمة المالية والعوامل المفسرة لها، ومن ثم عرض مفهوم التحرر المالي وأهدافه والمنافع الإيجابية المنطوية عليه، وتوضيح علاقة التحرر المالي بالنمو الاقتصادي، وفي النهاية يتم استخدام النموذج القياسي لقياس أثر التحرر المالي في النمو الاقتصادي في دول العينة.

١. العولمة المالية

حظي مفهوم العولمة الاقتصادية باهتمام بالغ لدى العديد من الاقتصاديين في أرجاء العالم المختلفة، في حين بقي مفهوم العولمة المالية يعاني من نقص شديد حتى وقت قريب، اذ بدأت الأزمات المالية تلقي بظلالها على اقتصاديات العديد من الدول لا سيما في عقد التسعينات، فالأزمة التي تعرضت لها المكسيك في سنة ١٩٩٤ – ١٩٩٥، وجنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧ والبرازيل في سنة ١٩٩٨ وروسيا في سنة ١٩٩٩ كانت بمثابة جهاز الانذار الذي لفت انتباه معظم الاقتصاديين إلى ولادة ظاهرة جديدة تدعى بالعولمة المالية التي تعد من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية.

ويعد تحرر حركة الرساميل الجزء الأساسي من العولمة المالية، التي تقضي بسماح دولة ما بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إليها من دون أي قيود أو عوائق تنظيمية أو قانونية، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثمارات طويلة الأمد، أي الاستثمارات في إقامة المشاريع الحقيقية، أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فتتضمن الاستثمارات في المحفظة المالية، وتتضمن تدفق الأموال الأجنبية إليها لشراء سنداتها أو أسهمها أو أذونات خزينتها أو عملتها المحلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تسمح الدولة المعنية بحرية انتقال الرساميل منها سواء أكانت رساميل وطنية أم رساميل أجنبية، وذلك للاستثمار المباشر أو غير المباشر في الخارج وباختصار يعني ذلك أن تسمح تلك الدولة لجهازها المصرفي ببيع العملات الأجنبية للمقيمين أو لغير المقيمين ومن دون حدود، إما بسعر صرف عائم أو بسعر صرف ثابت لغرض تأمين انتقال الرساميل (الأطرشي،٢٠٠٠، ١٧) .

وقد أتاح التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات الدولية سهولة كبيرة في إبرام الصفقات المالية بأقصر وقت ممكن، مسببة بذلك انتقالات كبيرة وضخمة لرأس المال من دولة إلى دولة أخرى خلال وقت قياسي، وهو ما يفسر سبب الأزمات والإفلاس المالي المفاجئ الذي تتعرض له بعض الدول، مثل جنوب شرق آسيا في سنة ١٩٩٧ (الازمة الآسيوية)، وتجدر الإشارة إلى أن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من إجراءات للتحرر المالي كانت لها آثار مهمة وخطيرة في الوقت نفسه على البلدان النامية، فالآمال المعقودة على ما سيتمخض عن هذا التحرر

كبيرة جداً، وهي تتمثل بالزيادة في قدرة الدول النامية على الاتصال بسوق المال العالمية بالقدر الذي يساعدها على ردم فجوة مواردها المحلية وتمكينها من الحصول على فرص استثمارية أفضل، تكون فيها كلفة التمويل لقطاعاتها المختلفة منخفضة نوعاً ما، فضلاً عن أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى هذه الدول سوف يساعد في انعاش اقتصادياتها.

وفي المقابل هناك العديد من المخاطر التي تهدد الدول النامية بوصفها نتيجة للعولمة المالية، ويمكن إجمالها في الآتي: (الأطرشي، ٢٠٠٠، ٢٣-٢٥)

تؤدي إلى فقدان البلدان المطبقة لها درجة كبيرة من الاستقلالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولاسيما في المجال النقدي فقد تضطر البلدان النامية إلى رفع أسعار فوائدها لكي تتجنب استنزاف احتياجاتها من العملات الأجنبية الرئيسة، لأن حركة الرساميل في العادة تتبع أسعار الفائدة، فارتفاع أسعار الفائدة مثلاً في إحدى المراكز الرأسمالية وبنسبة كبيرة يؤدي إلى نزوح الرساميل من البلد النامي إلى ذلك المركز المالي للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع.

أ. غالبا ما يتعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات مالية، ليس بسبب عدم سلامة وضعه الاقتصادي، وإنما بسبب تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين.

ب. تحرم الأزمات المالية الحكومة من الوقت الكافي ومن الاحتياطات الكافية من العملات الأجنبية لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، فضلاً عن انتشار عدوى الأزمة المالية إلى دولة أخرى معولمة مالياً تكون أسواقها المالية متكاملة مع أسواق الدولة المصدرة للازمة.

ج. تؤدي العولمة المالية دوراً بارزاً في تمركز الثروات على مستوى العالم في أيدي قلة وهذا بدوره يؤدي إلى تمركز وسائل الإنتاج في أيدي القليل من هذه الدول.

د. تتعارض العولمة المالية جذرياً مع الديمقراطية، إذ إن حفنة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة، وغير المسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة يتخذون وينفذون في لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين من الناس.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أنه بالقدر الذي تضفيه العولمة المالية من انفتاح الأسواق وتدفق الاستثمارات والتأثير على النمو وتحسين هيكل الأسواق المالية للعديد من الدول بقدر ما ينطوي على هذا الانفتاح من نكبات وهزات اقتصادية فجائية ومدمرة للعديد من الدول الأخرى.

١-١ العوامل المفسرة للعولمة المالية

برزت في الآونة الأخيرة العديد من العوامل التي تفسر ظهور وبروز العولمة المالية، بوصفها ظاهرة اقتصادية حديثة نوعاً ما وجزءاً أساساً ومهماً من العولمة الاقتصادية، التي سوف يتم إدراجها بالشكل الآتي: (المصطفى، ٢٠٠١، ٧).

١. صعود الرأسمالية المالية

والمقصود بها (الأهمية المتزايدة لرأس المال الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية)، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داو_جونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيل ٤٠) التي تؤدي إلى نقل الثروة من يد مستثمر إلى آخر من دون أي عوائق، سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

٢. بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال

إذ إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل، أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

٣. ظهور الأدوات المالية الجديدة Financial Innovation

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات Swaps والخيارات Options والمستقبليات Futures، فضلاً عن الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

٤. التقدم التكنولوجي

يتكامل هذا النوع مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية، وهذا يتيح للمستثمرين التعامل بشكل مناسب مع التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفوريّة.

٥. أثر سياسات الانفتاح المالي

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها من سوق إلى أخرى بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

في النهاية يمكن القول إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة في حركة رؤوس الأموال قد تحمل معها العديد من المخاطر والهزات المدمرة التي تترك آثاراً سلبية على الإستقرار الاقتصادي، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا إن أحسن التصرف فيها تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

٢. التحرر المالي

ينبغي في البدء التعريف بمفهوم التحرر المالي، الذي ينطوي على العديد من المفاهيم التي تصب جميعها في إزالة جميع العوائق التي تعمل على إعاقة عمل الأسواق المالية في أرجاء العالم المختلفة.

فالمقصود بالتحرر المالي هو العمل على إزالة جميع أنواع الكبح المالي Financial Repression التي غالبا ما تتمثل بالقيود التي تفرض على المنافسة في الأسواق المالية التي تعمل على تهيئة جو ملائم لحماية الوسطاء الماليين، ومن أكثر أشكال الكبح المالي شيوعاً هي: (اللواتي، ٢٠٠١، ٤٨).

أ. القيود المفروضة على رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج إلى الداخل أو العكس.
ب. القيود المفروضة على المنافسة الأجنبية في الأسواق المالية المحلية.
ج. العمل على ضمان حد أدنى من هامش الوساطة المالية، وذلك من خلال برامج الدعم للوسطاء الماليين أو من خلال تثبيت معدلات الفائدة على الودائع والقروض.
د. العمل على فرض قيود على عملية خروج الوسطاء الماليين من السوق التي غالباً ما تكون مصحوبة بعمليات تأمين غير محددة للودائع.
ه. العمل على تأمين القروض الأساسية في محافظ الائتمان المصرفي.
و. ضمان نشاط الأعمال المصرفية من خلال برامج الائتمان المحولة حكومياً للقطاعات الأساسية.

ومن جانب آخر يأخذ التحرر المالي معنيين: (العاني، ٢٠٠٢، ١٤٨)

المعنى الاول: هو المعنى الشامل للتحرر المالي والمقصود به (مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها دولة ما لإلغاء أو تخفيف حدة الإجراءات والقيود المفروضة على عمل النظام المالي والمصرفي، وذلك بغرض تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً).

المعنى الثاني: ويتضمن العمل على تحرر عمليات السوق المالية من جميع القيود المفروضة عليها، التي تعد سبباً رئيساً في إعاقة تداول الأوراق المالية على المستويين المحلي والدولي.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن التحرر المالي يحمل معنى أوسع وأشمل من مجرد كونه أداة لتأمين نزوح الرساميل بين الدول، وإنما يمتد ليشمل جميع العمليات التي تهدف إلى إزالة القيود القانونية والتنظيمية التي تقف عقبة أمام عمل الأسواق المالية وتطورها في كل الدول.

وتعد اتفاقية تحرر تجارة الخدمات المالية من أهم ما تم التوصل اليه في جولة الأرغواي الأخيرة، ففي سنة ١٩٩٧، وبعد سنتين من المفاوضات الشاقة تم إبرام اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالخدمات المالية، ويرجع التأخير في إبرام هذه الاتفاقية إلى فشل الولايات المتحدة وإخفاقها في المصادقة على بند الدولة الاولى بالرعاية (MFN) فيما يخص الخدمات المالية. (Agosin, 1999, 67)

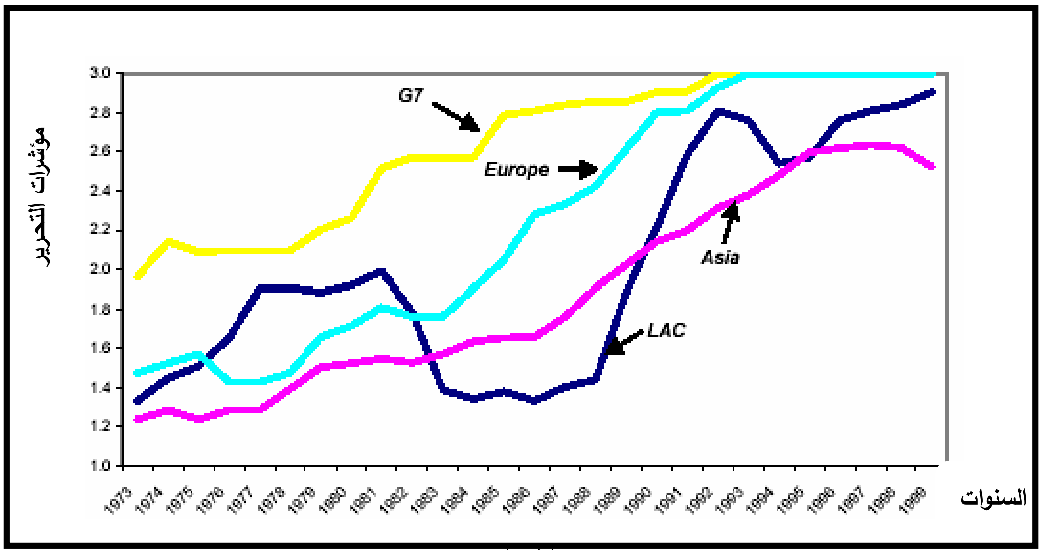
وتنصب اتفاقية تجارة الخدمات المالية على مجموعة من المبادئ تلتزم بموجبها جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية بتطبيقها، ومنها عدم التمييز في المعاملة بين المؤسسات الأجنبية العاملة على أراضيها والمؤسسات الوطنية المماثلة، وإلاّ يكون هناك أي نوع من أنواع القيود التي تحد من سهولة نفاذ المؤسسات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، هذا فضلاً عن مبادئ أخرى والتزامات تنظم عمل الأسواق المالية.

لقد أصبح موضوع تحرر الأسواق المالية من الموضوعات المهمة والملحة لتحسين أداء هذه الأسواق وتخفيض كلف الصفقات التجارية، مع إعطاء مورد الخدمات المالية العديد من الخيارات والبدائل التي تساعده على تطوير كفاءته، وتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر المالية، من هنا فإن تخفيف وإزالة القيود الإدارية والقانونية الموضوعة عقبة أمام تحقيق المنافسة في الأسواق المالية أمر ضروري لرفع درجة المنافسة في القطاع المالي وزيادة عدد الأدوات المالية المتاحة لموردي الخدمات المالية المحليين. (Mateo, 1989, 174)

وعليه فإن الدول التي لا زالت تضع العراقيل والقيود بغية حماية أسواقها المالية من خطر المنافسة، هي في الحقيقة تضع العديد من العراقيل أمام نمو أسواقها المالية وتطورها، إذ إن الانفتاح والقبول بالمنافسة سوف يسهم بشكل كبير في نقل المهارات والخبرات الفنية في مجال العمل في الأسواق المالية، فضلاً عن تحسين تخصيص الموارد وتوفير قدر أكبر من البدائل لتطوير خدماتها المالية. (Shafer, 1996, 9)

وفي دراسة أجراها الدكتور جاسم المناعي المدير العام – رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي بعنوان (قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي)، أشار فيها إلى سبب الأهمية الكبرى التي يحظى بها القطاع المالي، إذ يعود إلى تزايد نصيب حصة تجارة الخدمات المالية من إجمالي التجارة العالمية، فضلاً عن ذلك فإن سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي تعزز من أهمية هذا القطاع والتوجه الجدي للعديد من دول العالم إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وسعيها للحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية، ويؤكد على أن التجارة في الخدمات المالية تعد الأكثر ديناميكية في العالم، إذ تنمو بمعدل ١٥% سنويا بالمقابل تنمو تجارة الخدمات بحوالي ١٢.٣%. (اللواتي،٢٠٠٠، ١٢)، وهذا بدوره يؤكد على ضخامة الآثار التي تتركها الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم، من هنا كان العمل على تذليل الصعوبات أمام تطوير هذا القطاع المالي ضروري لازدهار التجارة والوصول إلى مستوى لائق من الرفاهية. ومنذ سنة ١٩٧٠ أقدمت العديد من الدول على تحرر أنظمتها المالية والعمل على التخفيف من حدة الكبح المالي الذي يمارس في الأسواق المحلية، وكان ذلك واضحاً وجلياً في الدول المتقدمة أكثر مما

هو عليه في الدول النامية التي كانت تعاني من عقبات واضحة في عملية التحرر، وفي الوقت نفسه كانت عملية التحرر مستمرة وتدريجية في معظم المناطق ما عدا أمريكا اللاتينية التي شهدت انخفاضا في متوسط التحرر، ولا سيما خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإطلاع على الشكل ١. (Galindo, 2002, 2-3)



الشكل ١

التحرر المالي

Source: Arturo Galindo (2002), Financial liberalization growth, World Bank.p.3

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن مؤشرات التحرر المالي محصورة ما بين (١-٣)، إذ إن المؤشر ٣ يشير إلى أعلى درجات التحرر Full Liberalization أما باقي المؤشرات المحصورة بين ١ و ٣ فتشير إلى درجات تحرر مختلفة، ومن خلال الشكل ٥ نلاحظ أن مجموعة الدول السبع الصناعية تستحوذ على مؤشرات عالية للتحرر المالي على طول الفترة، تليها في ذلك مجموعة الدول الأوربية، وتأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الثالثة، اذ استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة، ولا سيما بعد سنة ١٩٩٠، أما آسيا فتأتي في المرتبة الأخيرة، إذ حققت معدلات تحرر مرضية على طول السنوات ما عدا السنوات الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٩)، فقد كان هناك تباطؤ وتراجع في معدلات التحرر. من هنا يمكن القول إن سعي معظم الدول إلى تحرر أسواقها المالية إنما هو دليل على إدراك تلك الدول للمنافع التي سوف تجنيها من تحرر أسواقها المالية، ورغبة منها في دفع خدماتها المالية المحلية باتجاه التطوير والتحسن والخروج من العزلة المالية التي توفر المناخ الملائم لحماية الوسطاء الماليين المحليين من مخاطر المنافسة الأجنبية.

٢-١ أهداف التحرر المالي

في ضوء ما تقدم تظهر لنا مجموعة من الأهداف التي تسعى معظم الدول جاهدة لتحقيقها في إطار التحرر المالي ألا وهي: (العاني، ٢٠٠٢، ١٤٨-١٤٩).

العمل على تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية، وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها.

أ. تسهيل وصول المستثمر والمقترض المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، وفي المقابل تسهيل دخول الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية.

ب. العمل على تعزيز درجات المنافسة بين الأسواق المالية المختلفة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.

ج. تعزيز الاستثمارات المحلية وتشجيعها في باقي القطاعات وذلك من خلال سهولة تأمين رؤوس الأموال عبر مصادرها المتعددة. (Chui, 2000 , 1-3)

د. زيادة عدد الأدوات المالية المتاحة لكل من المدخرين والمستثمرين، وذلك من خلال توسيع البنية التحتية المالية إلى جانب تحسين الإطار العام لعملية الوساطة المالية، مع العمل على تحسين تخصيص الموارد المالية وتشجيع المدخرات وزيادة عرض الائتمان الكلي بالنسبة للقطاع المصرفي. (اللواتي، ٢٠٠١، ٤٨)

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن عملية التحرر المالي تنحصر في تعزيز قدرة الأسواق المالية المحلية وكفاءتها، من خلال تعزيز عملية المنافسة بين الأسواق المالية المختلفة التي ينجم عنها في الغالب عملية نقل للمهارات والخبرات، التي من شأنها العمل على رفع كفاءة العمل في هذه الأسواق.

٢-٢ المنافع الإيجابية للتحرر المالي

على الرغم مما ينطوي عليه تحرر الأسواق المالية من مخاطر وتحديات عديدة للدول النامية بما تشكله من تهديد للنظم المصرفية وللإستقرار الاقتصادي بوصفها نتيجة للتقلبات الفجائية التي تحدث في حركة دخول وخروج هذه الأموال من ارتفاع معدل التضخم وارتفاع سعر الصرف... الخ، وما تتعرض له تلك البلدان من هجمات المضاربين وإلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وما تؤدي اليه من هروب لرؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، فضلاً عن ذلك التهميش الذي تتعرض له هذه المصارف الوطنية بوصفها نتيجة للمنافسة القوية التي تقوم بالدرجة الاولى على الفروق في مستويات المهارات والبنية التحتية المتوفرة في تلك المراكز، إلاّ أنه في المقابل هناك العديد من المزايا والمنافع الإيجابية التي تلي عملية التحرر المالي والتي نذكر منها الآتي :

(Le Fort & Budnevich, 1997, 39) (Jomo, 2001, 21-22)

أ. تعمل على تعزيز المنافسة في الأسواق المالية مع تحسين كفاءة أداء الخدمات المصرفية والمالية، وهذا بدوره سوف ينعكس على تحسين نوعية الخدمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية مع توفير خيارات أفضل وأوفر في الخدمات المالية.

ب. تؤدي عملية التحرر المالي إلى تحرك المصادر المالية من البلدان الغنية برأس المال إلى تلك الدول المفتقرة له، فضلاً عن ذلك ما يسببه التحرر المالي من خفض في أسعار الفائدة على الاقتراض وبالذات تجاه بعض القطاعات الرائدة مثل القطاع الصناعي والتجاري والزراعي ... الخ .

ج. إن تحرر الخدمات المالية يؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد الكلي مع تحسين خدمات الوساطة المالية وخلق المناخ الملائم لزيادة الفرص الاستثمارية، وذلك من خلال توظيف أفضل للموارد فيما بين القطاعات والدول المختلفة.

د. تسهيل قدرة الحكومات في الحصول على الموارد المالية المختلفة لتمويل قطاعاتها الاقتصادية مع العمل على تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية العامة وسياسات الإشراف والرقابة التي تخص القطاعات المالية، والعمل على إنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق والعمل على وضع تشريعات مرنة واتباع سياسات جديدة بغية جذب الاستثمارات المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج.

ه. إن تحرر الخدمات المالية يؤدي إلى توفير آليات أفضل لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات، فضلاً عن ما يوفره التحرر المالي من تعزيز الفرص الاستثمارية عبر تعزيز التوزيع القطاعي الفعال للموارد.

و. ان تحرر تجارة الخدمات في الغالب يؤدي إلى تخفيف الاختلال الحاصل في الأسواق المالية التي بالمقابل تعمل على خلق تأثيرات مضادة على هيكل وتدفق رأس المال، ومن ثم تعد عملية التحرر من الوسائل الرئيسة في تحسين نوعية رأس المال المتدفق وأساسية في تقوية الأنظمة المالية. (Kono & Shuknecht, 1998, 2-3)

ز. يضاف إلى تلك الفوائد عنصر أساسي وهو تحسين عمل WTO في آلية تسوية المنازعات التي تساعد بدورها في كبح مفهوم الحماية أو الترويج للحماية. (Hirano, 1999, 1)

في الختام يمكن القول إن عملية التحرر المالي هي سلاح ذو حدين، يمكن أن ينجم عنه العديد من الإيجابيات للأسواق المالية المحررة فيما إذا أحسن استخدامها، ويمكن أن يؤدي بتلك الأسواق إلى الهاوية مسبباً لها العديد من المشكلات والأزمات فيما لو أسيء استخدامها، من هنا فإنه يتوجب على تلك البلدان التي تقدم على تحرر أسواقها المالية أولاً إصلاح جهازها المالي وتكييف هذا الجهاز وإعداده للمنافسة

المستقبلية، ولكي يتمكن بشكل فعلي من الاستفادة من المنافسة واكتساب الخبرات والمهارات بدلاً من التهميش والاضمحلال.

٢-٣ تحرر تجارة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي

من الموضوعات المهمة في علم الاقتصاد الدولي هو أثر تحرر الخدمات المالية والاندماج في الأسواق المالية على النمو الاقتصادي، علما أن أكثر الدراسات السابقة كانت تركز في البحث على أثر تحرر تجارة السلع على النمو الاقتصادي، متجاهلة بذلك الأثر المهم للتحرر المالي على النمو الذي تناولته الدراسات الحديثة بشكل مكثف.

ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت تفسير علاقة التحرر المالي بالنمو الاقتصادي هي: (Francois, 1999, 3-4)

أ. (Gold Smith) ١٩٩٦ أكد على وجود علاقة بين تنمية الخدمات المالية والنمو الاقتصادي.

ب. (Jung) ١٩٨٦ و (Odedokun) ١٩٩١ وجدا خلال دراستهما أن التوسع والنمو في الأسواق المالية له آثار مهمة على النمو في الدول النامية.

ج. (King) و (Levine) ١٩٩٣ و (Barthelemy) و (Varondakis) ١٩٩٥ وجدوا أن توسع الأسواق المالية وحصص الائتمان ذو علاقة إيجابية بالاستثمارات والانتاجية والنمو الحقيقي.

د. (Degergorio) و (Guidetto) ١٩٩٥ أكدا على أهمية العلاقة بين إقراض القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

ه. (Livine) و (Zervos) ١٩٩٨ في دراسة لـ (٤٩) دولة، و(Harries) ١٩٩٧ في دراسة لـ (٤٩) دولة ايضاً، قدموا البراهين على ارتباط النمو الاقتصادي بنمو الأسواق المالية وتطورها.

وفي ضوء الدراسات السابقة نلاحظ أن معظمها تجمع على الآثار الإيجابية لتطوير الخدمات المالية وتحررها في النمو الاقتصادي.

ويتعزز هذا الدور من خلال إسهام الأسواق المالية المحررة في توفير مصادر التمويل المهمة، التي تعمل على رفع معدلات الاستثمارات المحلية وتحسين العلاقات الإنتاجية (Tropeano, 2001, 18).

من هنا كان للتدفق النقدي الذي يخلف عملية تحرر الأسواق المالية دوره البارز في رفع معدلات الاستثمار، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المغادرة وما يليها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض بأقل كلفة ممكنة، ويضاف إلى دور التحرر المالي في رفع معدلات تدفق رأس المال تحسين نوعية هذا التدفق، وتقوية النظام المالي للدول التي التزمت بتحرر أسواقها المالية (Kono & Shuknecht, 1998, 1)، فمعظم

الصناعات تعتمد إلى حد بعيد على التمويل الخارجي الذي يوفره لها التحرر المالي، ومن ثم فإن الدول التي عمدت إلى تحرر أسواقها المالية حققت معدلات نمو عالية في أحجام إنتاجها وأقيامها المضافة، اذ يؤدي التحرر المالي في هذا المجال دوراً فاعلاً في التقليل من القيود المالية التي تواجه دخول شركات جديدة إلى الأسواق، وهذا يعني دخول مزيد من الشركات إلى الأسواق التي بدورها تؤدي إلى خلق جو من المنافسة يعمل على خفض الأسعار، وتقليص هامش أرباح هذه الصناعات مع بقاء القيمة المضافة لهذه الصناعات بعيدة التأثر بهذا الانخفاض والانكماش الحاصل بالأرباح (Vlachos, 2002, 1-2) .

ولا يتوقف دور التحرر المالي في توفير مصادر التمويل لتشجيع دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق فحسب، وانما يمتد ليؤثر بشكل مباشر في خفض أقساط التأمين على الشركات التي غالبا ما تكون مرتفعة في العديد من الدول، نظراً لارتفاع حجم المخاطر المالية فيها، إذ إن أثر ارتفاع مبالغ أقساط التأمين مشابه لأثر ارتفاع أسعار الفائدة في القروض الاستثمارية، ومن ثم فإن ارتفاع هذه الأقساط سوف تؤدي إلى إعاقة نمو الاستثمارات، من هنا سيكون لتحرر الأسواق المالية الفضل الأكبر في خفض أقساط التأمين، ورفع حجم الاستثمارات التي بدورها ستوفر وسطاء مصرفيين كفوئين في جمع المعلومات عن الفرص الاستثمارية المثلى، وارشاد المقترضين إلى مصادر الاستثمار الأكثر إنتاجية. (Harries,1994, 38)

يسهم تحرر الخدمات المالية في تعزيز قدرة الدول النامية في نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي، ولا سيما في مجال الإدارة والمحاسبة والتعامل مع المعلومات والأدوات المالية الجديدة، فضلاً عن ذلك توفير الوسائل الضرورية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، إلى جانب توسيع هذه الأسواق وتعزيز معدلات إدخاراتها واستثماراتها وزيادة كفاءة توظيف مواردها، ومن ثم فإن كل ذلك سوف ينعكس إيجابياً وبشكل حتمي على معدلات النمو المتحققة في العديد من الدول النامية. (اللواتي، ٢٠٠٠،١٣) التي غالباً ما تتصف بامتلاكها لرؤوس أموال عالية الكلفة وعمل متدني الكلفة مقارنة بالعديد من البلدان المتطورة، إذ يحصل المهندسون وعلماء الحاسب ومهارات فردية أخرى في الدول النامية على جزء صغير ومتواضع من الأجور، مقارنة بما يحصل عليه نظراؤهم في باقي الدول المتقدمة مثل شمال أمريكا وأوربا، ويعود سبب هذا التباين في الأجور بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى النقص الكبير الذي تعاني منه الدول النامية في عنصر رأس المال والذي ينعكس بدوره على خفض معدلات الأجور المسلمة إلى عنصر العمل في تلك الدول، ولكن لا تلبث تلك الحالة أن تزول مع تحرر الأسواق المالية وإزالة القيود أمام تدفق رأس المال الذي سيؤدي بدوره إلى مساواة كلف رأس المال في جميع الدول التي حررت أسواقها المالية، وسيقود

هذا التساوي في كلف رأس المال بين الدول إلى مساواة كلف العمل في تلك الدول، ومن ثم سوف ينعكس ذلك على نمو معدلات الاستثمار المحلية التي بدورها سوف تنعكس على رفع معدلات النمو الاقتصادي (Chui, 2000, 1).

من جانب آخر إن الأسواق المالية التي يعتمد تنظيمها على العديد من المحددات، مثل الحد الأعلى لسعر الفائدة والحد الأعلى والأقصى للاحتياطي وتحديد مقدار برامج الائتمان وغيرها من المحددات التي تشكل الإطار القانوني لعمل هذه الأسواق، سوف تعمل على خفض معدلات الاستثمار، ومن ثم ترك آثار سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبالمقابل إن الأسواق التي سعت إلى التخلص من هذه القيود وعمدت إلى تحرر أسواقها المالية سوف تتمكن من رفع معدلات استثماراتها وتحقيق معدلات نمو مرضية، في الأجل الطويل، وقد أشارت معظم الدراسات إلى أن رفع القيود المالية يمكن أن يمارس تأثيرات إيجابية على نمو العوائد من خلال تحسين معدلات الفائدة ورفعها باتجاه توازن سوق المنافسة مع إعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل (Galindo, 2002, 2-3).

من خلال ما تقدم نستطيع أن نتلمس الأثر الحقيقي الذي يضيفه تحرر الخدمات المالية على النمو الاقتصادي الذي أصبح وثيق الصلة بمستوى القطاع المالي وأدائه في معظم الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء.

٣. بناء النموذج القياسي المستخدم في التقدير وتوصيفه

لما كان الجانب النظري غير كافٍ لتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تم استخدام الجانب التجريبي لاثبات فرضية البحث التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي الذي يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) يتأثر وبشكل إيجابي بتحرر التجارة الدولية في الخدمات المالية التي بدورها تمثل المتغير المستقل.

ولكي يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولاً وواقعية، تم إدخال عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، بوصفها متغيرات مستقلة. إذ من المتوقع أن يكون لها أثر بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي، ومن أمثلتها(*) :

١. معدل النمو السنوي للسكان للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).
٢. معدل النمو في تجارة السلع للفترة(١٩٩٠-٢٠٠٠)
٣. معدل الاستثمارات للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).
٤. معدل الاستهلاك الحكومي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

(*) جمعت المتغيرات المذكورة آنفا من قبل الباحث ، بالاعتماد على بيانات المصدر الآتية :

- UNCTAD (2002), Hand Book of statistics, United Nation, New York and Geneva.
- UNCTAD (1996-1997), Hand Book of international Trade and development statistics, United Nation, New York and Geneva .
- United Nations (2001), Human Development Report, New York .
- United Nations (2002), Statistical Year Book , New York and Geneva.

٥. معدل التضخم للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).
٦. الإستقرار السياسي.

تم استخدام المتغيرات الوهمية للتعبير عن متغير الإستقرار السياسي، إذ تعطى الدولة المستقرة سياسياً (١)، وتعطى الدولة غير المستقرة سيآسيا (صفر).

وقد تم إختبار دول العينة كونها من الدول التي التزمت بتحرر قطاعها الخدمي وفقا لاتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) ،أما فترة الدراسة فقد تم تحديدها لاعتبارين أساسين وبالشكل الآتي:

أ. يجب أن تكون الفترة من الطول بحيث تسمح بإبراز أداء النمو في الأجل الطويل.
ب. تعد هذه الفترة من الفترات التي شهدت بروز العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية المهمة مثل حرب الخليج، ظاهرة العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي التي أخذت تتوسع بشكل كبير خلال هذه الفترة .

وبهدف التحليل وتقدير معلمات النموذج الاقتصادي، تم إجراء تحليل مقطعي لـ (٢٣) دولة نامية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ باستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares)

(OLS)، على اعتبار أنها الطريقة الفضلى في إعطاء أفضل تقديرات خطية غير متحيزة (كاظم ومسلم، ٢٠٠٢، ٢-١٣)

وبعد الانتهاء من توصيف النموذج القياسي المقدر يتم إعداد الشكل القياسي للنموذج وبالشكل الآتي:

$$PCGDP_{gr} = b1\ (PoP_{gr}) + b_2\ (TRDgr) + b_3\ (INVr) + b_4\ (GOV) + b_5(INFL) + b_6(POLS) + b_7(FINC)$$

١. $PCGDP_g$	= معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)
٢. PoP_{gr}	= معدل النمو السنوي للسكان للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)
٣. TRDgr	= معدل نمو التجارة الدولية في السلع (١٩٩٠-٢٠٠٠)
٤. INVr	= معدل الاستثمارات (١٩٩٠-٢٠٠٠٠)
٥. GOV	معدل الاستهلاك الحكومي (١٩٩٠-٢٠٠٠)
٦. INFL	= معدل التضخم (١٩٩٠-٢٠٠٠)
٧. POLS	= الإستقرار السياسي
٨. FINC	= مؤشر الانفتاح في الخدمات المالية

٣-١ مؤشرات انفتاح الخدمات المالية(*)

(*) تم الحصول على مؤشرات الانفتاح في الخدمات المالية بواسطة المراسلة مع الباحث الاقتصادي (Randeep Rathindran) ، مستشار التجارة الدولية في البنك الدولي عبر البريد الإلكتروني الآتي:

للتعبير عن الانفتاح المالي تم إعطاء الدول النامية أوزان ورتب مختلفة تعكس درجة الانفتاح في القطاع المالي لهذه الدول، وهذه الأوزان والرتب محصورة بين ١-٨، تم إنشاؤها على أساس ثلاثة مؤشرات أساسية مرتبة حسب الأهمية النسبية لكل منها في عملية تبويب الرتب وبالشكل الآتي:

المؤشر الأول: هيكل سوق الخدمات المالية (منافسة، احتكار)

المؤشر الثاني: النسبة المسموح بها من المصارف الأجنبية، وفي هذا المؤشر يؤخذ بنظر الاعتبار نسبة المصارف الأجنبية إلى إجمالي المصارف المحلية في كل دولة، فعلى سبيل المثال يعدّ القطاع المالي في دولة ما أكثر انفتاحاً عندما تكون النسبة المسموح بها من المصارف الأجنبية إلى إجمالي المصارف في ذلك البلد (٥٠%) أو أكثر، وتكون السياسات الاقتصادية المختلفة في تلك الدول هي المسؤولة عن تحديد هذه النسبة.

المؤشر الثالث: السيطرة على رأس المال الداخل والخارج، وقد تم التعبير عنه بمؤشر (Dailami)(*) ، إذ يُعدّ القطاع المالي في دولة ما أكثر انفتاحاً عندما يحصل على (١.٦) أو أكثر من مؤشر (Dailami) ويُعد أكثر انغلاقاً عندما تحصل تلك الدولة على أقل من (١.٦) من هذا المؤشر. (Dailami, 2000, 17-18)

وتختلف هذه النسبة من دولة نامية إلى أخرى، ويعكس ذلك الاختلاف على السياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة. فعلى سبيل المثال ومن خلال النظر إلى الجدول ١ تعطى الدولة الرتبة رقم ٨ **أولاً:** في حال كون أسواقها المالية أسواقاً تنافسية، و**ثانياً:** عندما تكون النسبة المسموح بها من المصارف الأجنبية إلى إجمالي المصارف في ذلك البلد تساوي أو تتجاوز ٥٠%، و**ثالثاً:** عندما تحصل تلك الدولة على ١.٦ أو أكثر من مؤشر (Dailami).

وتعطى الدولة الرتبة رقم ١ في حال كون الاحتكار يسود أسواقها المالية، والنسبة المسموح بها من المصارف الأجنبية إلى إجمالي المصارف في ذلك البلد هي أقل من ٥٠%، وحصول تلك الدولة على أقل من ١.٦ من مؤشر (Dailami).

الجدول ١
مؤشرات الانفتاح في القطاع المالي

الرتبة	هيكل السوق	النسبة المسموح بها من المصارف الأجنبية	السيطرة على رأس المال مؤشر (Dailami)
٨	منافسة	≤ ٥٠%	≤ ١.٦

E-mail:(rrathindran@wordbank.org) , (randeep@wam.umd.edu)

(*) قام الباحث الاقتصادي في البنك الدولي (منصور ديليمي) بتحليل العلاقة بين الانفتاح السياسي الذي يعبر عن الممارسة الديمقراطية، والانفتاح المالي الذي يعبر عن الجانب الاقتصادي لعينة من الأقطار تراوحت بين (٧٠-١٤٠) دولة، وقد حصل على ما يسمى بالانفتاح السياسي بمؤشر (٠.٦)، وعلى الانفتاح المالي (الاقتصادي) بمؤشر (١,٦) .

٧	منافسة	≤ ٥٠%	> ١.٦
٦	منافسة	> ٥٠%	≤ ١.٦
٥	منافسة	> ٥٠%	> ١.٦
٤	احتكار	≤ ٥٠%	≤ ١.٦
٣	احتكار	≤ ٥٠%	> ١.٦
٢	احتكار	> ٥٠%	≤ ١.٦
١	احتكار	> ٥٠%	> ١.٦

Source: Aditya Mattoo (2001), (Measuring services Trade liberalization and its Impact on Economic Growth, World Bank, p27

٧-٢ تقدير وتحليل أثر الانفتاح في الخدمات المالية على معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها آنفاً، على معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي لمجموعة من الدول النامية، تم استخدام الصيغة الخطية التي أعطت النتائج آلاتية:

$PCGDP_{gr} = 3.197 - 1.363\ PoP_{gr} + 0.112\ INVr - 0.141COV + 0.183FINC$

t= (2.393) (4.722) (3.034) (2.475) (2.121)

$R^2 = 0.69$ F= 9.998 D.W = 2.501

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن ٦٩% من التغيرات الحاصلة في (معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي) ($PCGDP_{gr}$)، تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (معدل النمو السنوي للسكان) (POP_{gr}) و (معدل الاستثمارات) (INVr) و(تحرر الخدمات المالية) (FINC)، وتفسر ٣١% من تغيرات المتغير المعتمد بواسطة عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، أو أنها تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي.

ولما تم إختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة لكل من معدل النمو السكاني (POP_{gr})، ومعدل الاستثمارات (INVr)، ومؤشرات الانفتاح لكل من الخدمات المالية (FINC)، هي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية ٥%، وهذا يُدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد (المستجيب) والمتغيرات المستقلة، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر.

وقد تبين أن قيمة (F) المحسوبة التي بلغت ٩.٩٩٨ هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية السابقة نفسها، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. وبلغت قيمة دربن واطسن

(D-W) المحسوبة ٢.٥٠١، وهذا يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية، ولم تظهر مشكلة تعدد خطي بين متغيرات النموذج المستقلة، وذلك بحسب اختبار كلاين.

وقد بلغت مرونة المتغير[*](POP$_{gr}$) ٠.٩٦ وحدة، وتشير هذه القيمة إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة ١% تحدث انخفاضاً في (معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي) (PCGDP$_{gr}$) وبنسبة ٠.٩٦% وحدة. وقد جاءت الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير متفقة مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى الآثار السلبية للنمو السكاني على النمو الاقتصادي في الدول النامية (بشير ،٢٠٠٢، ١). ويعود ذلك إلى أن النمو السكاني في أغلب الدول النامية غالباً ما يكون عشوائياً وغير مدروس، وغالباً ما يتجاوز النمو السكاني النمو الاقتصادي في هذه الدول، وهذا بدوره سوف يقلل من حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي، وعلى صعيد سوق العمل فإنه سوف يخّلف فائضاً من الأيدي العاملة، التي غالباً ما تكون أيدي عاملة غير ماهرة، وهذا بدوره سوف يرفع من نسبة البطالة في تلك الدول، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة.

وبلغت مرونة المتغير (INVr) ١.٠٣ وحدة، وتشير هذه القيمة إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة ١% تحدث زيادة في معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (PCGDP$_{gr}$) وبنسبة ١.٠٣% وحدة، وتتفق الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير مع منطق النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى العلاقة الطردية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي (درغام، ٢٠٠٣، ٨).

وبلغت مرونة المتغير (FINC) ٠.٣٥ وحدة، وهذا يشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير وبنسبة ١% تحدث زيادة في معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي (PCGDP$_{gr}$) وبنسبة ٠.٣٥% وحدة، وتتفق الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير مع منطق النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى العلاقة القوية بين الاتصالات وعملية التنمية، التي تأتي في الغالب من كون الاتصالات هي مصدر أساسي وجوهري لاتمام عملية التنمية، وهي في الوقت نفسه ضرورية لاتمام وتسهيل التجارة الدولية، ومن ثم فإن تحررها لن يعود بالنفع على قطاع الاتصال وحده فحسب، بل على باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد (Pipe, 1989, 101-102)

وبلغت مرونة المتغير (GOV) ٠.٦٨ وحدة، وهذا يشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير بنسبة ١% تحدث انخفاضاً في (معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي) (PCGDP$_{gr}$) وبنسبة ٠.٦٨% وحدة .

(*) تحتسب المرونة في الدوال الخطية بالطريقة الاتية: ep=Bi . X/Y

أما بالنسبة لبقية المتغيرات فلم تظهر معنويتها(*)، على الرغم من اجتياز النموذج لإختبار (F) وإختبار (D-W)، اذ بلغت قيمة (F) المحتسبة (5)، وهي أكبر من القيمة الجدولية لها، وهذا يشير إلى وجود علاقة خطية بين تلك المتغيرات، كما يشير إلى أن لتلك المتغيرات تأثيرات مهمة على المتغير المعتمد لم تظهر في تحليلنا هذا.

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات تتمثل في الآتي :

١. الاستنتاجات

في سياق الدراسة السابقة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الآتية :

- سيؤدي تحرر التبادل التجاري للخدمات المالية إلى تعزيز المنافسة، وتحسين كفاءة أداء القطاعات، مما سيؤدي إلى تقديم خدمات مالية تتسم بانخفاض كلفتها وتحسن نوعيتها.
- سيؤدي تحرر الخدمات المالية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة أرصدة المستثمرين في الدول النامية، وهذا بدوره سيكون له أثر إيجابي في الدخل والنمو الاقتصادي.
- أثبتت الدراسة أن رفع معدلات التحرر المالي بمقدار ١% سنوياً، يؤدي إلى رفع معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي بمقدار ٠.٣٥ وحدة.
- أثبتت الدراسة أنه على الرغم من عدم معنوية بعض المتغيرات المستقلة، مثل معدل الاستهلاك الحكومي، معدل نمو التجارة الدولية في السلع، الإستقرار السياسي ومعدل التضخم، إلاّ أنها ترتبط بعلاقة خطية مع المتغير التابع، وهذا يعني أن لهذه المتغيرات آثاراً مهمة في المتغير التابع لم تظهر في تحليلنا هذا.

٢. المقترحات

- تشجيع الاستثمار في القطاع المالي، من خلال تسهيل الإجراءات المتبعة وتبسيطها في منح الرخص والتصاريح لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

(*) تظهر نتائج الانحدار بأن النموذج الكلي المقدر أخذ الصيغة الخطية آلاتية :

$PCGDP_{gr}$=2.900_ 1.329 (POP_{gr}) +0.0166 (TRDgr) +.172 (POLS)+ 0.0002 (INFL)+ 0.1213 (INVR)– 0.1558 (GOV)+ 0.1975 (FINC)

t* (1.884) (3.908) (.343) (.388) (.289) (2.850) (2.356) (1.951)

R2 = 0.70 F= 5 D-W = 2.520

- الحاجة إلى تبني خطط وبرامج لتأهيل أكبر عدد من السكان، للعمل في مجال الخدمات المالية، لتهيئة اللبنة الأساسية لعمل هذه الأسواق.
- الانفتاح على المتغيرات العالمية، وإعطاء الأولوية لتحرر القطاع المالي كونه من القطاعات الأساسية، الداعمة للأنشطة الاقتصادية الأخرى كافة، كما يعد المنطلق الاساسي لتضييق الفجوة المالية والمصرفية مع العالم المتطور.
- على الدول النامية الالتفات إلى إزالة السوالب الهيكلية، التي تشوه عمل الأسواق المالية، وذلك من خلال إجراء العديد من التعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية لعمل هذه الأسواق وجعلها أكثر مرونة وتقبلاً لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي.

المراجع

أولاً ـ المراجع باللغة العربية

١. اللواتي، حيدر بن عبد الرضا، القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في إطار التحليل المالي، مجلة المركزي، عدد خاص، السنة ٢٥، ٢٠٠١.
٢. اللواتي، حيدر بن عبد الرضا، القطاع المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تحرر تجارة الخدمات المالية، مجلة المركزي، العدد ٢، السنة ٢٥،٢٠٠١.
٣. الأطرش، محمد ٢٠٠٠، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٠، السنة ٣، بيروت، لبنان.
٤. المصطفى، ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، مكة المكرمة، ٢٠٠١.
www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10/10-27-7.htm
٥. العاني، عماد محمد، اندماج الأسواق المالية الدولية: اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٦. بشير، محمد شريف ٢٠٠٢، اقتصاديات عالمية .
www.islamonline.net/ arabic/economics/2002/07/article og.shtm1-101k.
٧. درغام، دريد، الإنفاق الإنمائي العام والخاص، ٢٠٠٣.
www.mafhoum.com/syr/articles/dergham/dergham1.htm1-29k.
٨. كاظم، اموري وباسم شلية مسلم، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الامل، بغداد، ٢٠٠٢.

ثانياً– المراجع باللغة الأجنبية

1. Randeep Rathindran,
   E-Mail :(rrathindran@worldbank.org), (randeep@wam.umd.edu)
2. UNCTAD, Hand Book of international Trade and development statistics, United Nation, New York and Geneva, 1996-1997.
3. UNCTAD, Hand Book of statistics, United Nation, New York and Geneva, 2002.
4. United Nations, Human Development Report, New York, 2001.
5. United Nations, Statistical Year Book , New York and Geneva, 2002.
6. Adaity Mattoo, Measuring services Trade Liberalization and Its Impact on Economic Growth: An Illustration, 2001.
   www.sice.oas.org/geograph/services/mattoor.pdf.

7. Andy Chui. "Corporate Groups Financial Liberalization and Growth: The case of Indonesia, 2000.
www.worldbank.org/research/projects/finstructure/pdf_files/sheridan.df
8. Arturo Galindo, "Financial Liberalization and Growth: Empirical Evidence". World Bank, 2002.
www.worldbank.org/research/conferences/financial_globalization/Financial Liberalization_version 23.pdf.
9. Domenica Tropeano,"Financial Liberalization Economic Growth and Rentc", 2001.
www.cidei.eco.uniromal.it/~lobby/papers/1c.tropeano.pdf.
10. Fernando de Mateo,"Trade in Services and The Developing Countries ,"Services and Development Potential :The Indian context ,UN,New York, 1989
11. G.Russell Pipe, "Telecommunications Services: Consideration for Developed Countries in Uruguay Round Negotiation ",Trade in Services Sectoral Issues :UN, New York, 1989 .
12. Hiroshi Hirano, "Statement on the up coming WTO 2000 services Round", 1999.
www.sonpo-or.jp/english/topics/eng-5599.pdf .
13. Jeffery Shafer, Free Trade in financial services, Economic perspectives : vol.1, no.1, 1996.
www.use mbassy.it/pdf/ej/ijeeo496.pdf.
14. John R Harris,"The Effect Of Financial Liberalization on the Capital Structure and Investment Decisions of Indonesian Manufacturing Establishment ", The World Bank Economic Review: VOL.8, NO.1, 1994.
15. Jonas Vlachos, "International Financial Liberalization and Industry Growth",2002.
www.iui.se/staff/Jonas V/fin/ib-indgrth.pdf.
16. Joseph F Francois, "Trade in Financial services: procompetitive Effects and Growth Performance", 1999.
www.tinbergen.n1/discussion papers/990 28.pdf .
17. k.S Jomo,"Growth After the Asian Grisis ,"G-24 Discussion Paper Series :NO.10 ,UN, New York, and Geneva, 2001 .
18. Lefort & Budnevich,"Capital -Account Regulation and Macroeconomic Policy ", International Monetary and Financial Issue For The 1990s:VOL.VIII, UN, New York and Geneva, 1997.
19. Mansoor Dailami, Financial Openness, Democracy, and Redistributive Policy, 2000.
www.worldbank.org/wbi/infrafin/pubs/2372openness.html - 23k